



## لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول 2016
نتائج عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي (بما في ذلك إطار مشروع قرار)

### المسائل التي ينبغي لفت عناية اللجنة إليها

الوثيقة CFS 2016/43/10 "نتائج عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي (بما في ذلك مشروع قرار)" المقدمة من قبل الدكتور Md Mafizur Rahman (بنغلاديش)، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية (مجموعة العمل) المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي (برنامج العمل للجنة).

إن اللجنة:

- (أ) تعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به مجموعة العمل المعنية ببرنامج العمل؛
- (ب) وتطلب من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) إجراء الدراسة التالية التي ستعرض على الجلسة العامة للجنة في عام 2018: "الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030"، حسب الاقتراح الوارد أدناه؛
- (ج) وتأخذ علماً بالقرار الذي اتخذته مكتب اللجنة القاضي بتكليف فريق الخبراء بإعداد مذكرة عن القضايا الحرجة والناشئة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، على أن تُقدّم بحلول نهاية عام 2017 من أجل إثراء عمل اللجنة في المستقبل؛



mr607

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

(د) وتعتمد معايير الاختيار التالية بشأن أنشطة اللجنة في المستقبل إضافة إلى تلك الواردة في الملحق 1 بالوثيقة CFS 2015/42/12: "المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: تحديد الأهمية بالنسبة إلى الجوانب المحددة لخطة عمل عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة التي تدرج ضمن ولاية اللجنة والإشارة بوضوح إلى المساهمة التي يمكن لهذا النشاط تقديمها للنهوض بها؛"

(هـ) وتوصي بأن تواصل مجموعة العمل المعنية ببرنامج العمل عملها من أجل تقديم اقتراح بشأن أنشطة اللجنة المزمع تنفيذها في فترة السنتين 2018-2019 بهدف إقراره خلال الجلسة العامة للجنة في عام 2017.

## أولاً- المقترح

تقرير فريق الخبراء بشأن الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030" (الذي سيقدم خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة في عام 2018)

### ألف- السياق والأساس المنطقي

1- لا تشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل تتضمن أيضاً الوسائل اللازمة لتحقيقها، مع خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتقر خطة عمل أديس أبابا بالحصول على أغذية كافية ومغذية، وبالزراعة والتنمية الريفية جنباً إلى جنب مع القضاء على الجوع كمجال واسع حيث هناك حاجة إلى استثمارات أكثر وأفضل، يدعمها ما يكفي من التمويل، ويمكن أن تتمخض عن منافع شاملة بالنسبة إلى التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر بشكل صريح بدور مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة).

2- ولتحقيق الأهداف الطموحة المحددة في خطة عام 2030، من المتوقع أن تضطلع الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة بدور متزايد الأهمية في تنفيذها، على نحو ما هو مسلم به في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة". فالشراكات ووسائل مهمة لحشد وتبادل الخبرات والتكنولوجيا والمعرفة والموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح، خاصة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وينطوي نطاق خطة عام 2030 وطموحها على إيلاء الاهتمام الواجب لوسائل التنفيذ، بما في ذلك كيفية حشد الموارد اللازمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للشراكات المتعددة أصحاب المصلحة اعتماد نهج مبتكرة ومستدامة وقابلة للتطوير للنهوض بخطة عام 2030 بطريقة متكاملة.

3- وتتسم الشراكات بطابع متعدد أصحاب المصلحة، فهي تجمع في إطار أي مجموعة جهات فاعلة تنحدر من الحكومات الوطنية والمنظمات الإنسانية والإنمائية ووكالات الأمم المتحدة وأجهزتها والجهات المانحة والمؤسسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي على حدٍ سواء. ومن هذا المنطلق، تتيح الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة وسائل واعدة ومبتكرة لزيادة فعالية التمويل الإنمائي في سياق خطة عام 2030، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يقوم به التمويل المتعدد السنوات في إقامة شراكات فعالة.

4- وفي حين أن هناك أنواع عديدة من الشراكات وأنه تم وصف أشكال شتى منها بشكل جيد، فإنه لم يتم إجراء أي عملية منهجية ومُقارِنة لاستخلاص الدروس من مجموعة متنوعة من الشراكات المتعددة القطاعات التي تنفذ (أو كانت تنفذ) في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وينبغي توضيح الأنواع التي تتيح أكبر الإمكانيات لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وتلك الأكثر تبشيرا بالخير من حيث التمويل المبتكر والوصول إلى الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

5- ويمكن لفريق الخبراء سد هذه الثغرة واستعراض الأدلة الجديدة، وتحليل الاتجاهات، وتحديد الفرص والتحديات الجديدة، وتقديم التوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى وضع توجيهات سياساتية قائمة على الأدلة تخص الشراكات وتعلق بحشد وسائل التنفيذ الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن لفريق الخبراء أيضا أن ينظر في الامكانيات المتاحة لتعزيز دور الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة وفعاليتها كطريقة للارتقاء بمستوى الابتكار والموارد والإجراءات تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للأهداف ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

6- ومن شأن هذا الموضوع أيضا أن يستفيد من عمل خطة عمل أديس أبابا وأن يتضمن اهتماما خاصا بوسائل التنفيذ لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية من مصادر مختلفة ومن خلال شتى الترتيبات الخاصة بالشراكات. وقد يشمل ذلك الموارد المحلية العامة والخاصة؛ والموارد الخاصة الخارجية (سواء الربحية وغير الربحية)؛ والموارد العامة الخارجية المتأتمية من المساعدة الإنمائية الرسمية، وغيرها من الموارد التي تتجاوز التمويل كما هو موضح في خطة عمل أديس أبابا.

## باء- الجدوى والأثر

7- يمكن لهذا التقرير الصادر عن فريق الخبراء أن يساهم في تصميم السياسات والمبادرات والاستثمارات اللازمة لتمويل خطة عام 2030 وتنفيذها بنجاح مع إيلاء اهتمام خاص للأمن الغذائي والتغذية وبالاستعانة بشراكات متعددة أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. كما يمكن له أن يؤدي إلى بلورة توصيات تتعلق بمختلف الفرص والتحديات المرتبطة بشتى أشكال الشراكات المتعددة القطاعات.

8- وستسهم اللجنة، بتفويضها إعداد هذا التقرير، في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال ربط أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية (الهدف 2 وغيره) بالهدف 17، ومن خلال لفت الانتباه على نحو خاص إلى أنواع الشراكات التي يمكن أن تعزز حجم التمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وفعاليتها. إلا أن تلك الدروس والتوصيات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية قد تكون مفيدة لتنفيذ خطة عام 2030 ككل.

9- وإن اللجنة في وضع فريد يسمح لها بمعالجة هذه المسألة، بحكم ولايتها وقدرتها على تقريب النقاشات المستندة إلى الأدلة بمناقشة متعددة أصحاب المصلحة مستنيرة بالسياسات والممارسات. فهي تجمع معا أصحاب المصلحة الذين لهم تجربة كبيرة في العمل في شراكة. وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة، التي هي ذات أهمية

كبيرة بالنسبة للقضية المطروحة، تبرهن على قدرتها على تقييم أدوار مختلف أصحاب المصلحة وتحديدتها في إطار شراكة ما. وتقتضي البحوث في مجال الشراكات اتباع نهج متعدد التخصصات، يعتبر فريق الخبراء مناسباً له بشكل خاص نظراً إلى قدرته على تغطية مجموعة من الخبرات تتراوح بين الاقتصاد الزراعي والشؤون المالية والحوكمة وعلم الاجتماع والتنمية الريفية، وتنحدر من جميع أقاليم العالم، على نحو ما هو مطلوب لإعداد هذه الدراسة.

10- وقد أجريت بحوث كثيرة، وركز عدد كبير من المبادرات القطرية والإقليمية والعالمية على الشراكات وآليات التمويل، خاصة من أجل إثراء النقاشات المؤدية إلى خطة عام 2030. وهناك قاعدة أدلة كبيرة يمكن الاستفادة منها.

### جيم- مجالات التركيز المطلوبة

11- ينبغي للتقرير النظر في فعالية هذه الشراكات وأثرها وأدائها في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، في سياق خطة عام 2030. كما ينبغي للتقرير مواصلة دراسة كيف يمكن للشركاء تعزيز تعاونهم من خلال إقامة شراكات تعمل بشكل كامل ويعمل في ظلها العديد من أصحاب المصلحة معا تحقيقاً لأهداف مشتركة، مثل:

- الشراكات/المنابر الشبيهة باللجنة على المستوى القطري لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية ومساعدة البلدان على تنفيذ منتجات اللجنة؛
- وشراكات منتجي القطاعين العام والخاص من أجل زراعة مستدامة؛
- والشراكات التي تشرك الأمم المتحدة، مثل الشراكات التي تقودها الأمم المتحدة والشراكات متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة لأغراض الأمن الغذائي والتغذية؛
- والشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف، بما فيها تلك التي تشارك في عمليات استثمار القطاع الخاص، وبالأخص بشأن كيفية تحسين وصول الأعمال التجارية الزراعية المتوسطة والصغيرة الحجم إلى التمويل؛
- والشراكات التي تشرك منظمات المزارعين وجمعيات وتعاونيات المزارعين؛
- والشراكات التي تشرك المؤسسات (الخيرية) لأغراض الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة؛
- والشراكات لغرض الاستهلاك المستدام والرشد لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛
- والمنابر الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛
- والتعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب؛
- والشراكات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية التي تهدف بشكل خاص إلى ضمان "عدم تخلف أي أحد عن الركب"، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الصلة، مثل الحماية الاجتماعية وشبكات أمان، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز القدرات.